اجتماع ICANN79 | منتدى المجتمع – جلسة مشتركة: مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار
الأربعاء، 6 مارس/آذار 2024 - من الساعة 9:00 إلى 10:00 بتوقيت سان خوان

فرانكو كاراسكو: أهلاً وسهلاً بكم، اسمي فرانكو كاراسكو، وأنا مدير المشاركة لهذه الجلسة. مرحبًا بكم في الجلسة المشتركة بين مجلس إدارة مؤسسة ICANN واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. يرجى العلم بأنه يجري تسجيل هذه الجلسة وأنها تتبع معايير السلوك المتوقعة في ICANN. ستشمل الترجمة الفورية لجلسة اليوم اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والصينية والروسية والعربية. يُرجى ذكر اسمك للتسجيل واللغة التي ستتحدث بها، إذا كنت ستتحدث بلغة غير الإنجليزية. وأيضًا، يرجى التحدث بوتيرة معقولة للسماح بترجمة دقيقة.

تجري هذه المناقشة بين مجلس إدارة مؤسسة ICANN واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. لذلك، لن نتلقى أسئلة من الجمهور اليوم. ومع ذلك، يرحب بالجميع لاستخدام الدردشة. ويُرجى ملاحظة أن الدردشة الخاصة غير ممكنة إلا بين أعضاء اللجنة في غرفة Zoom. أي رسالة يرسلها أي عضو في اللجنة أو مشارك عادي إلى مشارك عادي آخر سيراها أيضًا مضيف الجلسة والمضيف المشارك وأعضاء اللجنة الآخرون. بقول ذلك، أعطي الكلمة الآن لرئيسة مجلس إدارة ICANN، تريبتي سينها.

تريبتي سينها: شكرًا يا فرانكو. مرحبًا بكم في الجلسة المشتركة بين اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (لجنة SSAC) ومجلس الإدارة. نحصل على هذه الفرصة مرتين في العام حيثُ يمكننا أن نجري حوارًا صريحًا جدًا حول مواضيع متنوعة وشتى. وأعتقد أننا قد تبادلنا بعض الأسئلة التي ستكون محور نقاشنا اليوم؛ وبهذه الملاحظات الافتتاحية، أعطي الكلمة إلى "جيم"، الذي سيرأس هذه الجلسة من مجلس الإدارة.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

جيمس كالفن: شكرًا لك، تريبتي. مرحبًا بكم جميعًا. هذه واحدة من اجتماعاتي المفضلة في هذا الأسبوع، حيث تجمع بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار إلى جانب أنشطتي المفضلة خلال أسبوع ICANN مع وجود الكثير من الأمور المثيرة للاهتمام. ولكن سينصب تركيزنا اليوم على مناقشة مشروع تحليل تضارب الأسماء (مشروع NCAP) بشكل عام وجوانبه التي تهم الأعضاء الموجودين في الغرفة. لهذا المشروع تاريخ طويل. وتم توثيق هذا التاريخ جيدًا في العديد من الإحاطات، لذا لن أتطرق إلى ذلك على الإطلاق.

البند المهم في جلسة اليوم هو صدور المسودة الأولى للتقرير النهائي. تم فتح التعليقات العامة وإغلاقها، ومجموعة المناقشة تراجع هذه التعليقات بنشاط لإنتاج تقرير نهائي. قادت لجنة SSAC مشروع NCAP طوال تاريخه. وهذا إلى جانب المجتمع، بالطبع. وكان هذا أحد المتطلبات من مجلس الإدارة عندما طُلب منا ذلك لأول مرة. طُلب من لجنة SSAC أولاً النظر في هذا العمل والمضي قدمًا به. وتدرس اللجنة بنشاط مبادئ الأمان والاستقرار وعوامل الخطر بالغة الأهمية في اقتراح مجموعة المناقشة لإطار عمل تضارب الأسماء المحدث، والذي يهتم به الكثيرون في المجتمع وعلاقته ببرنامج gTLD الجديدة القادم.

لذا، سنبدأ بعرض تقديمي يقدمه الرؤساء المشاركين لبرنامج NCAP بشأن ملخص بعض النقاط الرئيسية من مجموعة مناقشة برنامج NCAP، ثم يلي ذلك عرض من لجنة SSAC بشأن تفكيرهم الحالي بخصوص اقتراح مجموعة المناقشة لبرنامج NCAP. لذا، يرجى طرح الأسئلة في نهاية كل اقتراح عند نهاية كل عرض. سنقوم بذلك. تعليق سريع حول اللوجستيات، وسأكرر هذا لاحقاً. سيكون لدينا ميكروفونات متنقلة. وأعلم أنه لا يوجد الكثير من المساحة هنا على المسرح كما هو الحال هناك في الجمهور، لكن يُرحب بجميع أعضاء لجنة SSAC وجميع أعضاء مجلس الإدارة للتحدث في أي وقت. ما عليك سوى الوقوف أو التلويح، وسيجلب لك شخص الميكروفون. والآن، أسلم الكلمة إلى رام موهان، رئيس لجنة SSAC.

رام موهان: شكراً لك، وشكراً تريبتي ودانكو وجميع الأصدقاء الآخرين هنا في مجلس الإدارة. إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا معكم. ونتطلع إلى إجراء حوار صريح ومباشر معكم حول ملاحظاتنا ونتائجنا من مشروع تحليل تضارب الأسماء، والذي سيكون الموضوع الوحيد لهذه

المناقشة. قبل هذا الاجتماع، إذا عدتم إلى الشريحة السابقة، تبادل مجلس الإدارة ولجنة SSAC هذه المحادثة بالتحديد حيث أردتم فهم وجهة نظر لجنة SSAC حول هذا الموضوع.

بالنسبة لوجهة نظرنا، لدينا عرضان تقديميان لكم. الأول سيقدمه مات وسوزان، اللذان كانا رئيسي مجموعة المناقشة الشاملة للمجتمع والتي تقودها لجنة SSAC والتي نظرت في تضارب الأسماء. حسنًا، إنها المجموعة التي نشرت مسودة التقرير النهائي مع التعليقات العامة التي وردت. وسيزودون مجلس الإدارة بما وجدوه إلى جانب تلخيص للنقاط الرئيسية والتوصيات. ثم سنأخذ استراحة للأسئلة والأجوبة والنقاش بيننا جميعًا.

بمجرد الانتهاء من هذا الجزء، سننتقل إلى الجزء الثاني من هذا الاجتماع، الذي يركز على لجنة SSAC نفسها، التي شكلت فريق عمل لمناقشة تضارب الأسماء وما هي نتائجها والتقدم الذي أحرزناه في هذه العملية. ستجدون أن هذا الجزء من الحوار قد يكون أكثر تحديدًا، ويحوي بعض المقارنات مع الجزء الأول. حسنًا، بدون مزيد من التأخير، أسلم الكلمة إليكما، سوزان ومات.

سوزان وولف: شكرًا يا رام. شكرًا لك، جيم. شكرًا لك، تريبتي. أشكركم جميعًا. أنا سوزان وولف، وأنا هنا مع شريكي في الرئاسة، مات توماس، لمراجعة عمل مشروع دراسة تقييم تضارب الأسماء 2. كما ذكر رام، تم نشر التقرير المسودة قبل بضعة أسابيع وانتهى موعد التعليقات العامة في وقت سابق من هذا الأسبوع.

قبل أن نبدأ بالفعل، أريد أن أشير إلى أن هذا العمل تم إنتاجه بجهد هائل من قِبل مجموعة المناقشة الشاملة للمجتمع لبرنامج NCAP، ونريد أن نشكر المشاركين على هذا الجهد. لقد بذل هؤلاء الناس جهدًا حقيقيًا. ونذكر أيضًا أننا حاولنا العمل بالتوافق قدر الإمكان. لذلك، المحتويات هنا تمثل أفضل تقييم للمجموعة بشأن المسائل وأفضل إرشاد يمكننا تقديمه لمجلس الإدارة والمجتمع.

فقط ملخص سريع، لأنه كما قال رام، سمعنا عن هذه الأمور من قبل. إذا فكرت في أسماء النطاقات على أنها مثل عناوين البيوت، تتجلى أمامك العيوب المترتبة على وجود تكرار فيها. فإذا تشارك منزلان نفس العنوان، يصعب معرفة إلى أي منهما ينبغي أن تذهب الرسائل أو الطرود، وعلاوة على ذلك، إذا انتهى الأمر بالبريد أو الطرود في الأيدي الخطأ، فهناك العديد من العواقب التي قد تكون خطيرة جدًا. في نظام DNS، تحدث تضاربات الأسماء عندما يتم

استخدام نطاق في فضاء الأسماء العالمي لنظام اسم النطاق (نظام DNS) في فضاء أسماء مختلف أيضًا. الأكثر شيوعًا هو تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالشركات، لكن هناك العديد من الطرق الأخرى التي يمكن أن تحدث بها. وعندما يتم استخدامه في فضاء أسماء مختلف عن المتوقع، فقد يفسره المستخدمون أو البرامج أو الوظائف الأخرى بشكل خاطئ.

ولماذا هذا مهم في هذا الوقت وبالنسبة لنطاقات gTLD الجديدة؟ هناك خطر كبير من العواقب غير المقصودة إذا لم نقم بهذا العمل. استخدمت الأعمال التجارية تصنيفات كنطاقات TLD داخلية في فضاءات أسماء خاصة. وتلك تظهر في الإنترنت العالمي ولها آثار جانبية. إنَّ إدخال نطاقات gTLD جديدة يزيد من احتمالية تضارب الأسماء بمجرد وجود مجموعة أكبر من الأسماء المحتملة التي قد تؤدي إلى تضاربات. وتزيد احتمالات أن تتداخل سلسلة gTLD مع الأسماء المستخدمة بالفعل في شبكات خاصة أو أنظمة تسمية داخلية أو بعض الطرق الأخرى التي يعمل بها الناس على الإنترنت.

من المهم أيضًا ملاحظة أن قياس تضاربات الأسماء صعب وأصعب مما كان عليه في الماضي بسبب تطور التكنولوجيا وبنية الشبكة. إنه الإنترنت. يستمر في التغير. ويستمر في التطور. وبالتالي، ما يتعين علينا القيام به لجمع البيانات التي نحتاجها لتقييم ما يحدث صار مختلفًا وأكثر تعقيدًا وصعوبة. وبشكل خاص، نجد أن تحسينات الخصوصية في نظام DNS وأنظمة التسمية البديلة جعلت مشهد DNS أكثر تعقيدًا والقياسات أصعب. سأسلم الكلمة الآن إلى مات.

مات لارسون: شكرًا لكِ يا سوزان. أنا مات توماس للتسجيل. كما ذُكر سابقًا، كانت المهمة الرئيسية من مجموعة نقاش برنامج NCAP، التي قادتها المجتمع بالإضافة إلى لجنة SSAC، مفوضة من قبل مجلس إدارة ICANN لتقديم بعض النصائح حول كيفية المضي قدمًا مع الجولة التالية من تفويضات gTLD. وكان الهدف من هذا العمل حقًا إنشاء عملية مستدامة وقابلة للتكرار ومحددة لكيفية التعامل مع تضارب الأسماء في المستقبل.

كانت إحدى الأسئلة التي طلب مجلس الإدارة من SSAC القيام بها وتقديم بيانات وتحليلات حولها نصيحة محددة حول نطاقات corp وhome وmail. وفيها، تلقينا سلسلة من الأسئلة. أعتقد أنها كانت تسعة أسئلة مختلفة لتقديم نصيحة عامة حول تضارب الأسماء في المستقبل. وتم إنجاز

كل هذا العمل في مجموعة نقاش برنامج NCAP بطريقة شاملة مع المجتمع. انضم خبراء في مجالات مختلفة متنوعة إلى المجموعة وقدموا نصائحهم ونتائج تحليلاتهم التي استرشد بها تقرير الدراسة الثاني (2) الذي كان متاحًا للتعليق، أو الذي أغلق أمام التعليق مؤخرًا.

إذن، هناك ثلاث دراسات محددة تم التكليف بها كجزء من تقرير الدراسة 2. الدراسة الأولى كانت تنظر في سلاسل تضارب الأسماء، وهذا التقرير نظر عموديًا في بيانات الجذر المنسوبة لعدة سنوات من خوادم الجذر ANJ مع التركيز على نطاقات corp وhome وmail، بالإضافة إلى lan وlocal وinternal. وقدمت هذه الدراسة بعض الرؤى المثيرة للاهتمام لأنها أظهرت لنا أن تأثير تضارب الأسماء على مر الزمن لا يزال في ازدياد. وتم تحديد ذلك من خلال النظر في شيء يسمى بالقياسات التشخيصية الحرجة (CDM). وهذه القياسات هي طريقة للنظر كميًا في قياسات تضاربات الأسماء لتقييم أو قياس تأثير تضارب الأسماء لسلسلة معينة بشكل محتمل.

الآن، كان هذا التقرير مفيدًا جدًا لأنه قدم بعض الإرشادات والتوصيات حول كيفية قياس والنظر في تضاربات الأسماء في المستقبل. أما الدراسة الثانية، فهي دراسة استشرافية للنظر في استعلامات DNS لنطاقات عليا غير موجودة، وقدمت أيضًا بعض الرؤى أو الضوابط من حيث كيف يمكن تقييم بيانات تضارب الأسماء وأين يمكن قياسها في منظومة DNS. وكما تمت الإشارة إليه سابقًا، فإن منظومة DNS طرأت عليها تغيرات كبيرة على مدى العقد الماضي.

لدينا تغييرات تكنولوجية جديدة مثل تقنية تصغير اسم الاستعلام (QNAME)، والتخزين المؤقت العدواني للسجل الأمني التالي (NSEC)، ونشر الجذور المحلية، ونشر المحللات التكرارية العامة الكبيرة التي حدثت منذ جولة 2012. لذا، نظرت هذه الدراسة حقًا في كيف يمكن تحليل بيانات DNS من واحدة أو عدة حالات لخادم الجذر مقابل ما يمكن جمعه، على سبيل المثال، في المحللات التكرارية. وحاولت هذه الدراسة حقًا تقديم بعض الرؤى والإرشادات من حيث الإيجابيات والسلبيات لما يمكن أو لا يمكن قياسه لتضارب الأسماء من منظورات مختلفة.

أخيرًا، كان التقرير الثالث ينظر في تحليل الأسباب الجذرية. وركز هذا حقًا على 47 تقريرًا تلقتها ICANN منذ عام 2012، مشيرًا إلى أن مشكلات تضارب الأسماء لوحظت بالفعل من تفويض سلاسل gTLD لعام 2012. ولذا، نظر هذا التقرير في فهم مدى كبر أو تأثير تلك

التضاربات بشكل خاص وما هي الأسباب الجذرية لها. لذا، ساعد هذا حقًا في توفير بعض البيانات المثبتة من حيث التجربة الواقعية مع تضارب الأسماء من الجولة الأخيرة.

ولكن بتضافر كل هذا معًا، إلى جانب النقاشات التي أجرتها المجموعة على مدى سنوات عديدة، تمكنا من صياغة النتيجة الرئيسية بأنه يجب معاملة تضارب الأسماء في المستقبل من منظور إدارة المخاطر. وأن تضارب الأسماء واقع، وسيستمر في الوجود. ولذا، من أجل الحفاظ على أمان واستقرار DNS، نوصي بتطبيق إطارات إدارة المخاطر على تقييمات تضارب الأسماء.

هناك العديد من النتائج الرئيسية التي تخرج من تقرير مجموعة المناقشة للدراسة الثانية (2). وواحدة من هذه الأمور، كما ذكرنا سابقًا، كانت أنه يجب معالجتها كمشكلة إدارة مخاطر. ولكن من أجل القيام بذلك، تحتاج مشكلة إدارة المخاطر إلى بيانات لتتمكن من تقرير ما إذا كانت سلاسل معينة محتملة الضرر أو معرضة لنوع من مخاطر تضارب الأسماء.

ولتحديد ذلك، توصي مجموعة المناقشة بإنشاء فريق المراجعة الفنية (TRT) مكون من مجموعة من الخبراء ممن لديهم القدرة على النظر في بيانات قياسات تضارب الأسماء وتحليل تلك القياسات التشخيصية الحرجة لتقديم توصية بشأن السلاسل المطبقة. ولكن من أجل القيام بذلك، هذا يتطلب بيانات.

إذن، واحدة من الأمور، كما ذكرنا سابقًا، هي أن DNS قد تغير على مدى العقد الماضي بسبب التغيرات التكنولوجية. وأن البيانات المستخدمة في عام 2012 ببساطة لم تعد متاحة أو أصبحت معيقة للغاية الآن. ويحتاج إلى جمع بيانات جديدة بطريقة بديلة. لذلك، أُدخِلت بعض التحسينات على كيفية تقييم وجمع تلك البيانات، والتي سنتحدث عنها بمزيد من التفصيل لاحقًا، عبر هذه الأساليب المختلفة المتعددة للتقييم والتي حصرتها مجموعة المناقشة في أربعة أساليب لجمع وتحليل تلك البيانات. ولكن بشكل عام، هناك هدفان رئيسيان في جانب الإطار الذي يتم اقتراحه في تقرير تضارب الأسماء. والأول هو ضمان أن يمكن تقييم تضارب الأسماء. وهذا لضمان توفر البيانات.

ومن أجل جعل تلك البيانات متاحة، نقترح الآن على مجموعة المناقشة أن يتم تفويض السلاسل المطلوبة مؤقتًا في منطقة الجذر قبل منحها لتسهيل جمع البيانات لفريق المراجعة الفنية. وهذا سيمكن فريق المراجعة الفنية من استخدام تلك البيانات لتعريف وجمع تقييمات المخاطر الخاصة

بهم. الهدف الثاني هو تمكين ICANN من تقييم خطط التخفيف والتصحيح. ولذا، بينما قد تقدم الأسباب المعروفة معلومات لخطط التخفيف والتصحيح، يجب أن تكون هناك القدرة على إنشاء خطط تخفيف مصممة خصيصًا أو حسب الطلب لبعض السلاسل.

إذن، هي عملية نسبيًا مباشرة تضعها مجموعة المناقشة لتضارب الأسماء. وتبدأ من المرحلة صفر أو ما قبل تقديم الطلب بالنسبة للمتقدم. ما نشجع عليه هنا في الإطار هو أن يستخدم المتقدمون قبل تقديم طلبهم بيانات متاحة للجمهور مثل بيانات مؤشرات جودة تقنيات المعرّف (ITHI) من ICANN أو البيانات الحجمية من ICANN، على سبيل المثال، لمعرفة ما إذا كانت السلسلة المطلوبة لديها بالفعل مشكلات تضارب أسماء محتملة. الآن، بالتأكيد، وجود أو عدم وجود تلك السلسلة في أي قائمة ليس ضمانًا بأنها ليست خالية من المشاكل أو لديها تضاربات أسماء شديدة، ولكنه على الأقل يعطي المتقدم بعض الرؤى مبكرًا في عملية التقديم قبل المضي قدمًا بالسلسلة المطلوبة.

بمجرد تقديم الطلب، سيقوم فريق المراجعة الفنية أيضًا بتقييمه للبيانات المتاحة للعامة لتحديد مخاطر تضارب الاسم. من المقصود أن يوصي فريق المراجعة الفنية في معظم الأحيان بأن تذهب تلك السلسلة إلى تفويض مؤقت في منطقة الجذر، ولكن مراجعتهم لتلك البيانات المتاحة للعامة موجودة لتقييم السلاسل ذات التأثير العالي لرؤيتها قبل أن تذهب إلى الجذر لضمان أمان نظام خادم الجذر. الآن، إذا كانت السلسلة عالية المخاطر، سيقدم فريق المراجعة الفنية توصية لمجلس ICANN، أو قد يحتاج المتقدم إلى تقديم خطط التخفيف والتصحيح الخاصة بهم بالتعاون مع فريق المراجعة الفنية.

ننتقل الآن إلى المرحلة الثانية، بمجرد تفويض السلسلة المطلوبة فعليًا في الجذر، يتيح ذلك عملية جمع البيانات التي ذكرناها سابقًا. وهذا يسمح لفريق المراجعة الفنية (TRT) بجمع بيانات قياسات DNS وإجراء تقييمهم. ويمكن القيام بذلك عبر واحدة من الأربع طرق التي وصفت سابقًا في مجموعة المناقشة. الأولى منها تسمى طريقة "بلا توقف"، ولن أدخل في التفاصيل التقنية هنا. إنها موجودة في تقرير الدراسة 2، ولمعلوماتكم، ولكن يمكنكم ببساطة التفكير في طريقة "بلا توقف" كمنطقة فارغة عامة ستحافظ على استجابة بلا خطأ، بدون بيانات، مشابهة لما كان يُستقبل عند الاستجابة للنطاق غير الموجود في الجذر. لذا، ينبغي أن يكون التأثير على السلسلة ضئيلًا قدر الإمكان، لكن البيانات المجمعة مفيدة جدًا في هذا السياق.

الثانية من الطرق التي يمكن استخدامها هي "التوقف المحكوم"، وهي مشابهة لما تم استخدامه في عام 2012. وهنا، تسهل طريقة "التوقف المحكوم" عملية جمع تلك البيانات DNS، لكنها تؤدي أيضًا وظيفة توفير بعض آليات الإخطار للأطراف المتأثرة بحيث يمكنهم اكتشاف أنهم يواجهون مشكلات محتملة في تضارب الأسماء.

الآن، الطريقتان الثالثة والرابعة المقترحتان تسميان التوقف المرئي والإخطار. وهاتين الطريقتين أكثر تقدمًا ويمكن من خلالهما جمع بيانات أكثر تفصيلًا لتضارب الأسماء. لأنه في كلا السيناريوهين، تحتوي منطقة التفويض المؤقت الآن على عنوان IP قابل للتوجيه سيوجه جميع الاستعلامات إلى خادم الثقب الأسود الذي يسمح الآن ليس فقط بجمع بيانات DNS من المحللات التكرارية، ولكن أيضًا محاولات الاتصال الفعلية بخادم الثقب الأسود من الأطراف المتأثرة. لذا، تحصل فعليًا على معلومات من الأجهزة نفسها التي تسبب تضارب الأسماء. كل ذلك معًا، ثم يأخذ فريق المراجعة الفنية (TRT) تلك البيانات ويقوم بتقييم إدارة المخاطر الخاص به ثم يقدم توصية للمجلس للمضي قدمًا أو لا.

لذا بوضوح، فإن فريق المراجعة الفنية هنا له دور كبير في الإطار المستقبلي. ولهذا الغرض، يحتاج فريق المراجعة الفنية إلى أن يمتلك بعض المؤهلات. يحتاج إلى أن يمتلك خبرة عميقة في DNS من حيث الإدارة، بالإضافة إلى كيفية عمله، وكيفية تحليل تلك البيانات، الأمر الذي يدعم الحاجة إلى فهم قوي لبنية الإنترنت العامة، بالإضافة إلى أخذ تلك البيانات المجمعة وتوفير تحليل للاتجاهات ونمذجة تنبؤية من حيث تقييم المخاطر بناءً على ذلك.

يتمثل دور فريق المراجعة الفنية (TRT) بشكل أساسي في أربعة أدوار، الأول هو تقييم وضوح تضارب الأسماء، ثم توثيق البيانات التي تم جمعها، والنتائج، والتوصيات. يجب عليهم أيضًا توفير القدرة على تقييم خطط التخفيف والتصحيح، إذا لزم الأمر، لسلاسل معينة، وكذلك تقديم النصائح في أي نوع من وظائف الاستجابة للطوارئ، إذا لزم الأمر. حسنًا، سوزان، هل ترغبين في التحدث عن هذا؟

سوزان وولف: بالتأكيد. باستثناء أنني أعتقد أنك قد عطفت عليه بالفعل. لا، لم أفعل. لم أفعل. شكرًا. لقد أجرينا العديد من المحادثات حول جمع البيانات، وليس فقط الطرق، بل المبادئ أيضًا. وواحدة

من الأمور التي نحتاج إلى التأكد من وضوحها تمامًا، كما قلت قبل بضع دقائق، لا يمكنك ببساطة إعادة استخدام طرق اكتشاف التضارب المستخدمة في عام 2012.

ويعود هذا في الحقيقة هي البيانات المتاحة صارت أقل، على سبيل المثال، تقنية تصغير اسم الاستعلام (QNAME) هو مصطلح فني للتغيير في طريقة هيكلة استعلامات DNS حيث لا ترسل الاسم الكامل للنطاق. وبهذا، لا نرسل الاسم الكامل المؤهل للنطاق إلى خوادم الجذر، ولا تشمل البيانات المتاحة لخادم الجذر الاسم الكامل للنطاق. وهذا يجعل من الصعب معرفة بعض الأمور حول كيفية استخدام الناس لهذه الأسماء، أو ما قد تكون العواقب غير المتوقعة.

حسنًا، هناك أيضًا عامل أصغر، ولكن لا يزال ذا صلة. هناك استخدام أكبر بكثير لعناوين IPv6 الآن مما كان عليه في عام 2012. لذلك، قد يكون التوقف المحكوم، كما تم تنفيذه في الجولة الأخيرة، لا يعمل بشكل جيد مع IPv6. فهو أكثر تعقيدًا، والبيانات أكثر غموضًا. هناك أيضًا العديد من التغييرات على الجانب التنظيمي المتعلق بالعمليات والخصوصية وما إلى ذلك.

لكن من الصحيح أيضًا أنه لتحليل تضارب الأسماء بشكل جدي، تحتاج إلى تنوع في المصادر. للأسف، اتضح أنه من المستحيل بناء حالة عامة للأسباب الجذرية. كانت هناك دراسة ثالثة (3) تم تصميمها في الأصل لتقديم تحليل أعمق لنموذج أو وصف عام للأسباب الجذرية، واكتشفنا أن هناك الكثير من الفردية. لا يوجد حل يناسب الجميع. ولا يوجد حتى حل يناسب معظم الحالات.

تجدر الإشارة إلى أن تقييم التأثير قد يتطلب كميات كبيرة من البيانات على مدى فترات زمنية كبيرة. وقد أعربت مؤسسة ICANN عن مخاوفها بشأن مخاطر انتهاك الخصوصية والسرية مع بعض طرق جمع البيانات المقترحة. ويجب فهم هذه المخاوف ومعالجتها بشكل كامل في ظل تقدم توصيات مجموعة المناقشة نحو مزيد من المناقشة والتنفيذ. في الواقع، هذا هو الوقت المناسب للإشارة إلى أننا تلقينا عددًا من التعليقات كجزء من التعقيبات العامة، بما في ذلك التعليق من المؤسسة. نحن نقدر جميع التعليقات تقديرًا كبيرًا. كانت جميعها موضوعية، وتعمل مجموعة المناقشة على دراستها جميعًا. يمكننا فتح المجال للأسئلة الآن-- هل لديكم أي أسئلة؟

جيمس كالفن: لنعد إلى الشريحة السابقة، سأبدأ حديثي من هذه النقطة. إذن، سنستغل هذه الفرصة لتلقي أسئلة حول النقاط الرئيسية التي قدمها مات وسوزان حول العرض التقديمي من أي شخص. وعلى

سبيل التذكير، هناك فرصة لجميع أعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار وجميع أعضاء مجلس الإدارة للتحدث. يوجد ميكروفونان جوالان. سيقوم حاملوهما بالتجول في القاعة ومراقبة الحضور. إذا كنت ترغب في التحدث، يرجى رفع يدك فقط، وسنصل إليك. سأستغل صلاحياتي كمنسق للجلسة وأطرح السؤال الأول.

هناك تفصيلة واحدة في الدراسة، دراسة المنظور ودراسة نطاق corp وhome وmail، أعتقد أنه من المهم إبرازها. وكما نعلم جميعًا، فإن نطاقات corp وhome وmail تخضع حاليًا لحالة تأجيل غير محددة فيما يتعلق بـ ICANN. لقد ظهر شيء مثير للاهتمام فيما يتعلق بنطاق .mail، على الرغم من أنه في كل هذا، كانت قيم CDM لنطاق.mail. وتساءلت عما إذا كان بإمكانكم التحدث، ليس عن القيم الفعلية، ولكن عن القيم النسبية لـنطاق .mail مقابل سبعة نطاقات TLD أخرى، على حد اعتقادي، على مدار السنوات العشر (10) الماضية التي تم تفويضها. وأتساءل عما إذا كان بإمكانكم التحدث قليلاً عن ذلك فقط فيما يخص التفاصيل الفنية. شكرًا.

مات لارسون: سأطلعكم جميعًا على التقرير الفعلي لمعرفة التفاصيل. إنه في ملحق تقرير الدراسة الثانية (2). لكن ما يسأل عنه جيم هو تفاصيل CDM، أو تلك القياسات التشخيصية الهامة التي تحدثنا عنها سابقًا فيما يخص نطاق .mail. وباستعراض حركة البيانات متعددة المسارات لنطاقات corp وhome و.mail) على مدار السنوات الأخيرة المتعددة، أظهر نطاق .mail مجموعة مختلفة تمامًا من القياسات التشخيصية الهامة والتي كانت أقل بكثير مقارنةً بنطاقي corp وhome. ولكن عند المقارنة ببعض السلاسل السابقة التي تم تفويضها في جولة عام 2012، نجد أنه كان هناك بالفعل سبع سلاسل أخرى ذات قيم CDM تفوق نطاق .mail والتي تم تفويضها بالفعل. كما أن بعضًا من هذه السلاسل كانت هي التي تلقت بعض تقارير السبب الجذري أو تقارير تضارب الأسماء التي أُرسلت إلى ICANN ضمن الـ 47 تقريرًا التي تحدثنا عنها سابقًا.

جيمس كالفن: شكرًا لك. شكراً لكم. أعلم أن لدينا سؤالاً من الحضور من ساجد. وعلى سبيل التذكير لأعضائنا في اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار عن بعد، يرجى رفع يدكم فقط إذا كنتم ترغبون في التحدث أو وضع ملاحظة في الدردشة. شكرًا.

ساجد رحمان: شكرًا يا جيم. كنت أتساءل، هل تم إجراء أي تقييم لتأثير تضمين فريق المراجعة الفنية على نطاق gTLD الجديد من حيث التكلفة والجدول الزمني؟

سوزان وولف: لم أفهم السؤال تمامًا.

رام موهان: كان السؤال هو، هل تم إجراء أي تقييم لتأثير كل هذا من حيث التكلفة والجدول الزمني؟

سوزان وولف: أعتقد أن هذا جزء من الخطوة التالية في العملية التي قدمت مجموعة المناقشة نتائجها وتوصياتها الآن، ويجب القيام بذلك في الخطة التالية، أعتقد.

رام موهان: وباختصار، يا ساجد، قدمت مؤسسة ICANN، في تعقيباتها العامة، بعض الملاحظات حول هذا الأمر، وقد بدأت مجموعة المناقشة للتو في النظر إلى ملاحظات التكلفة والجدول الزمني التي وردت من مؤسسة ICANN.

مات لارسون: أود فقط أن أضيف تعليقًا آخر على ذلك وأقارنه بجولة عام 2012 عندما تمت معالجة تضاربات الأسماء بشكل أساسي في نهاية العملية، وذلك لأن مشكلات تضارب الأسماء أثيرت بعد إغلاق فترة تقديم الطلبات بأكملها وانتهائها. بالنسبة للجولة القادمة، لدينا فرصة جديدة بشكل واضح

للنظر في الوقت الذي يتم فيه إجراء تقييمات التوقيت ومخاطر تضارب الأسماء. لا داعي للنظر لهذه التقييمات على أنها أمر ثانوي يتم في المرحلة النهائية.

إذن، هناك فرص لدمج عملية مراجعة تقييم المخاطر في وقت مبكر في عملية تقديم الطلب وإجرائها بالتوازي مع عمليات أخرى من عمليات تقديم الطلب. لذا، فإن تقييم مخاطر تضارب الأسماء لن يكون عاملًا مُعيقًا في المستقبل. إذ يمكن إجراؤه بطريقة أكثر بساطة مع بقية العملية الشاملة.

جيمس كالفن: شكرًا لك، مات. سارة؟

سارة دويتش: نعم، مرحبًا. كنت أعمل في شركة Verizon في عام 2012 عندما تم إجراء تحليل التضارب الأول. وفي ذلك الوقت، كانت لدينا القدرة على معرفة أي من عملائنا قد يتأثر. حاولنا الاتصال بهم، لكن كان من المستحيل تحقيق ذلك لسببين، أولًا: صعوبة العثور على الشخص المناسب لشرح ماهية هذه المشكلة، ثانيًا: صعوبة إقناعهم باتخاذ إجراء. يبدو الأمر أكثر صعوبة هذه المرة، لذا أنا أتساءل. ما هو التأثير على الأشخاص داخل الشركات الذين قد لا يدركون وجود هذا التضارب في نظامهم؟

سوزان وولف: نعم، لقد أمضينا بالفعل وقتًا طويلًا في مناقشة نوعية الإخطارات وأنشطة التوعية التي يمكن القيام بها، مع مراعاة قيود منطقية على الوقت والتكلفة والجوانب التشغيلية والقانونية، وكل تلك الاعتبارات. والواقع أن الأمر صعب للغاية. نحن نفهم الموقف الآن أفضل بكثير مما كان عليه في الماضي، ولهذا أتوقع أن يسهّل ذلك قليلًا عملية تحديد كيفية التعامل مع هذه النتائج عندما نحصل عليها. وهذا هو السبب في أن هذه مشكلة جدية نكرس لها كل هذا الوقت، لأن تحديد من يتأثر بها مسألة مهمة للغاية.

يذكر التقرير أيضًا توصية مفادها أنه نظرًا لصعوبة الحصول على البيانات ذات الصلة - من الصعب جدًا الحصول على المصدر أو السبب الجذري للتضارب من البيانات التي ستكون متاحة

لنا، لذلك قلنا أيضًا أن التثقيف والتوعية التي قامت بها مؤسسة ICANN يجب أن تستمر، نظرًا لأنه لن تكون هناك أبدًا طريقة مضمّنة داخل النطاق لتوعية الأشخاص بالمشكلة.

مات لارسون: وكما أشارت سوزان سابقًا، تجدر الإشارة إلى أن كل سلسلة تضارب أسماء فريدة من نوعها إلى حد ما. ولا توجد خطة إجراءات تصحيحية عامة يمكن تطبيقها على جميع الحالات. لقد رأينا أنه يمكن تطبيق الإجراءات التصحيحية على بعض الحالات بسهولة أكبر من حالات أخرى من خلال التوعية والإخطار. كما توجد مدونات ووثائق داخل تقرير الدراسة 2 توضح كيفية تطبيق الإجراءات التصحيحية على العديد من السلاسل المختلفة على مدار السنوات العديدة الماضية، بعضها بالتعاون مع وارن في Google. ولكن تتطلب بعض الحالات الأخرى وقتًا وجهدًا أكبر بكثير لأن السبب الجذري للمشكلة قد يكون جزءًا لا يتجزأ من أجهزة ثابتة مثل أجهزة التوجيه المنزلية (أو الراوتر) أو غيرها. لذا، فإن معالجة هذا النوع من المشكلات يستغرق وقتًا وجهدًا كبيرين. لذلك، تتطلب كل حالة نهجًا مخصصًا لها.

جيمس كالفن: لدي سؤالان هنا. سؤال من دانكو وآخر من إدموند، لكن وارن وزيودونغ يلوحان لي بيديهما. من فضلك يا وارن، تفضل.

وارن كوماري: نعم. أريد أن أضيف قليلاً إلى ما قاله مات، الأمر يعتمد حقًا على نوع التضارب. في بعض الحالات، يكون هناك تضارب داخلي تستخدمه مؤسسة واحدة داخل شبكتها الخاصة. وفي حالات أخرى، يكون التضارب جزءًا من العتاد. بالنسبة إلى بعض حالات التضارب التي تحدث داخل شبكة واحدة، فقد قام ويس هارديكر، في الحقيقة لا بل مات، قام بعملية توعية جيدة عنها. وقام ويس أيضًا بعملية توعية جيدة عندما تم اكتشاف سلسلة تصادم مدمجة في جزء من برمجيات نظام التشغيل أندرويد، وقد أدى ذلك إلى حل بعض المشكلات بشكل جيد.

والحقيقة هي كما ذكرتَ، يصعب الوصول إلى الأشخاص، وهذا هو السبب في اقتراحنا إجراء توقف مرئي في المرة القادمة. فبدلًا من أن يواجه الأشخاص مشكلات تعطل تحدث دون سابق

إنذار، أو يروا عنوان بروتوكول الإنترنت (IP) الذي لا يدركون معناه، نقترح أن تظهر صفحة ويب أو رسالة مشابهة لهم. وسيؤدي ذلك إلى اطلاعهم على المشكلة بشكل فعلي وفهم تأثيرها على استخدامهم للإنترنت. ولكن من الواضح أن هذا لا يحدث إلا بعد تعطل الشبكة.

زيودونغ لي: معكم زيودونغ لي. أود أن أضيف أن التقرير سيحدد ما يجب القيام به، وما هو التسلسل المطلوب، وكل ذلك على هذا النحو. أما بالنسبة لتقدير تكلفة هذا الأمر، وكيفية التواصل مع المتقدمين، وما يتعلق بذلك، فهذه أمور تندرج تحت مرحلة التنفيذ، والتي تخرج عن نطاق هذا التقرير.

جيمس كالفن: شكرًا لك. سنتلقى سؤال أخير، ثم أريد الانتقال لأسئلة أخرى. تفضل يا رام.

رام موهان: شكرًا لك. سارة، النقطة الأخرى هي أنه قد يكون هناك تصور بأن هذا الأمر ينطبق على السلاسل المفتوحة والأسماء العامة المفتوحة، ولكنه ينطبق بنفس القدر على العلامات التجارية أيضًا. لذا، ليس التضارب شيئًا يقتصر فقط على السلاسل العامة.

جيمس كالفن: حسنًا، شكرًا جزيلًا. هل لديك سؤال يا دانكو؟

دانكو جيفتوفيتش: حسنًا، إذا لم يكن يزعجكم ذلك، لديّ بضعة أسئلة توضيحية، إذا كان بإمكاننا القيام بذلك بشكل تفاعلي. في البداية، أشكر اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار على إجراء هذه الدراسات المهمة حقًا وعرضها على مجلس الإدارة، وبالطبع، فإن أهمية الاستقرار بالنسبة للجولة القادمة كبيرة. لكنني كنت أحاول أن أفهم كل ذلك وأبسطه في ذهني، لقد اعتدت أن أكون خبيرًا في مجال التكنولوجيا، لكن عقلي لم يعد كما كان مع كل هذه الأمور المتعلقة بالحوكمة.

في البداية، أفهم أن هناك نوعان من المشكلات. الأولى هي كيفية الحصول على بيانات قابلة للاستخدام، وهذه البيانات تنطوي أيضًا على مخاطر لأنها قد تكون بيانات تعريف شخصية. والثانية هي كيفية إجراء تقييم للمخاطر بناءً على تلك البيانات. وهناك مقترح لتقييم المخاطر من خلال مشاركة فريق الخبراء الفنيين، فريق المراجعة الفنية. كيف تتصورون ذلك؟ هذا هو سؤالي الأول.

لأنني أرى أن هناك دوران أو ثلاثة أدوار قد يقوم بهم هذا الفريق، أو يمكن لشخص آخر القيام بها. الدور الأول هو إنشاء مجموعة من المعايير التي سيتم تطبيقها. الدور الثاني هو الاطلاع على البيانات وتطبيق هذه المعايير عليها. والدور الثالث هو اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي المضي قدما في هذا التفويض، لأنني أفهم أنكم تريدون ونحن نريد أن نركز عليه في بداية العملية. إذن، كيف ترون فريق المراجعة الفنية وكيف تعتقدون أنه يجب إنشاؤه وما هو دور مؤسسة ICANN في الأمر؟ نحتاج إلى بعض التوضيح بشأن ذلك. شكرًا لك.

سوزان وولف: شكرًا لك. أعجبني هذا السؤال لأنه يتناول سبب نظرنا إلى مجموعة المشكلات على أنها قائمة على المخاطر بدلاً من كونها مشكلة هندسية، وذلك لوجود عناصر مجهولة ونقاط قرار كما وصفت للتو. نحن نعتقد، بناءً على الخبرة والنقاشات، أن المؤسسة ستتمكن بشكل نسبي وسهل من تحديد كيفية تشكيل فريق المراجعة الفنية. كما توجد مراجعات أخرى ضمن عملية تقديم الطلب وأشياء أخرى مختلفة يقوم بها المجتمع. نحن لم نرغب في تجاوز اختصاصنا في تقديم تفاصيل دقيقة، ولكننا نعلم في هذا المجتمع كيفية تشكيل مجموعات خبراء أو لجان خبراء وما إلى ذلك.

وفيما يتعلق بكيفية استخدام البيانات التي يمكن الحصول عليها، فهذا مرة أخرى مزيج من البيانات الكمية، حيث يُعتقد أن قيم CDMs تكشف عن قدر كبير عن أي حالة تضارب في الأسماء. وهناك بعض المناقشات حول البيانات النوعية، والتي بصراحة هي أكثر أهمية. ومن بين الأمور التي تظهر بالفعل، كملاحظة عامة إذا جاز التعبير، هي أن البيانات الكمية لن تكون كافية وحدها أبدًا.

دانكو جيفتوفيتش: شكرًا لك. هذا مفيد حقًا. ولكن كنت أفكر في أننا نعلم بالطبع كيفية إنشاء مجموعات قائمة على المجتمع والخبرة اللازمة واضحة. لكن السؤال الذي يراودني هو، هل يوجد جزء من هذه العملية يمكن أن ينظر فعليًا إلى الأدوار الأكثر تقنية أو من يمكنه القيام بذلك أو الاستعانة به أو ما إلى ذلك؟ والجزء الآخر هو إنشاء معايير واتخاذ قرارات لتكون جزءًا من المجموعة. أنا قلق قليلاً بشأن تكليف فريق المراجعة الفنية بجمع البيانات فعليًا ومراجعتها، فقد يكون ذلك عبئًا كبيرًا عليهم.

مات لارسون: ففي التقرير، توجد بعض الفرص لوصف إمكانية قيام كيانات مختلفة بأداء بعض تلك الأدوار. إذ يمكن أن تتم عملية جمع البيانات من خلال جهة أخرى تكون هي الجهة التشغيلية للبيئة، بينما يركز فريق المراجعة الفنية فقط على عمليات تحليل البيانات وتقديم التوصيات. وهذا يعني أنه يمكن إجراء فصل للواجبات فيما يتعلق ببعض تلك الأدوار.

دانكو جيفتوفيتش: حسنا. لم أكن مخطئًا تمامًا. وآسف على أخذ الكثير من الوقت. لدي سؤال ثانٍ أقصر. إذن، للحصول على البيانات، أعرف أنكم تريدون وضع شيء ما في منطقة الجذر ثم بناءً على ذلك تحصلون عليه. في الجولة السابقة، إذا كنت محقًا، كانت هذه المهمة مخصصة للمسجل لأنها كان في نهاية العملية. ونحن الآن في البداية، ولا يوجد عقد لأي شيء. لذا، أعتقد أنه ينبغي أن يتم إجراؤه فعليًا من قبل مؤسسة ICANN. وهذا له آثار محددة أيضًا على الخصوصية والمخاطر والجانب المالي. هل هذا صحيح؟

رام موهان: نعم، هذا صحيح يا دانكو. وفي الجزء الثاني من هذه المحادثة، أعتقد أننا سنركز على تلك النقطة ووجهات نظرنا تجاهها.

جيمس كالفن: حسنا. أود أن أتوجه إلى إدمون. ويس، إذا لم تمانع، هل يمكننا الانتظار وتأجيل سؤالك إلى المرة القادمة؟ إذن، إدمون، أغلق قائمة الانتظار حتى نتمكن بعد ذلك من الانتقال إلى العرض التقديمي التالي.

إدمون تشونغ: نعم. ها هو إدمون. أجد الأمر مثيرًا للاهتمام، أعتقد يا جيم، لقد بدأتَ بمثال نطاق.mail ثم انتقلنا إلى مناقشة صغيرة عن العمليات التصحيحية وما بعدها. ولكن الإجابة التي وجدتها مثيرة للاهتمام هي أنه، إذا كنت تقول أن قيمة نطاق .mail في CDM أقل من بعض القيم التي تم تفويضها بالفعل. أعتقد أنه لا ينبغي استباق أي مراجعة من فريق المراجعة الفنية، ولكن ماذا يعني ذلك؟ هل يمكننا مناقشة بعض الإجراءات التصحيحية المحتملة؟ ماذا يعني ذلك؟ هل يعني أنه في مرحلة ما يمكن إطلاق نطاق .mail أو ما هي الأشياء التي قد يلزم النظر إليها، من هذا النوع؟

جيمس كالفن: يبدو أن وارن يريد الرد على ذلك، إذا لم تمانع.

مات لارسون: حسنًا، اسمحوا لي أوضح البيان السابق بشأن نطاق .mail. لقد تحدثنا عن كون قيم CDM أقل. هذا هو المكون الكمي. هناك أيضًا مكون نوعي لفهم كيفية استخدام نطاق.mail بالفعل وفهم كيفية إمكانية حدوث تضارب الأسماء. ورغم أن القيم قد تكون أقل، فإنه بدون فهم كيفية استخدام هذه السلسلة وما هي المخاطر الأمنية المحتملة أو المخاطر المرتبطة بها من وجهة نوعية، فإن مجرد وجود أرقام أقل لا يعني بالضرورة أنه مناسب للاستخدام. لذا، عليكم الإلمام بجميع التفاصيل لفهم الوضع ومعرفة الصورة الحقيقية، وهو ما يتطلب تحليلاً مخصصًا لكل سلسلة على حدة، الأمر الذي يتطلب كل من المكونات الكمية والنوعية.

وارن كوماري: أود أن أكمل ما قيل في هذا الشأن. عندما تم تأجيل منح نطاق .mail لأجل غير مسمى، كانت هناك ملاحظة تشير إلى أن له معنى دلالي مختلف، أو أنه لم يتم تأجيله لأنه يحمل معاني مختلفة واستخدامات مختلفة. وأعتقد أنه يمثل مثالًا جيدًا حقًا يوضح سبب عدم قدرتنا فقط على النظر إلى القائمة الكبيرة لبيانات الحجم ونقول، أي شيء أعلى من هذه القيمة لن يتم إقراره. فالسلاسل المختلفة لها استخدامات مختلفة. ولسوء الحظ، يرتبط المعنى الدلالي إلى حد ما بالأسماء. وبالتالي، لا يمكنك فقط النظر إلى الأرقام وقول هذا سيكون مناسبًا، أو هذا لن يكون مناسبًا. يجب أن يكون لديك نظرة كلية أوسع.

جيمس كالفن: حسنا. شكرًا جزيلًا. مناقشة ممتازة. دعونا ننتقل إلى الشريحة التالية وسأترك الحديث لك يا رام.

رام موهان: شكرًا لك. انقلنا إلى الشريحة التالية، من فضلك. كما ذكرت سابقًا، قامت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، كمتابعة لتقرير مجموعات المناقشة، بتشكيل فريق عمل داخلي خاص بها يضم خبراء داخليين لمراجعة تقرير تضارب الأسماء وتقديم إرشادات وتوصيات محددة لمجلس الإدارة. وحتى الآن في تحليلاتنا، اتفقنا إلى حد كبير مع توصيات وملاحظات مجموعة المناقشة، ولكن هناك نقطتان يجب أن يفهمهما كل من مجلس الإدارة والأشخاص في المجتمع.

أولى النقاط هي أن إجراء القياسات على هذا النطاق يعد صعبًا جدًا. وفي التحليل الذي تم إجراؤه حتى الآن، كما ذكر كل من سوزان ومات، تأتي البيانات فقط من خدمة الجذر A وJ. وكان يعتبر ذلك كمية كبيرة جدًا في عام 2012. ولكنه في الواقع غير كافٍ حاليًا. ونتيجة لذلك، نجد أن المشورة التي نقدمها لكم لا يمكن أن تستند إلى مقياس كمي فقط.

لذا، ستسمعوننا نتحدث عن وجود مخاطر مستمرة، وأن حجم المخاطر أعلى. ولكن إذا سألتمونا عن مدى ارتفاع هذه المخاطر؟ هل هي أعلى بنسبة 10٪ أم 15٪؟ لا يمكننا تزويدكم بهذه الإجابة في الوقت الحالي لأن إجمالي البيانات الواردة أقل بكثير مما كان متاحًا في السابق. إذن، فالبيانات ليست كمية بالقدر الذي نرغب فيه. لذا، فإن مشورتنا لكم تستند إلى بعض القياسات النوعية، وربما تعتمد بشكل أكبر على الأساس النوعي أكثر من مجرد الكمي.

وإذا تابعت الأمر حتى النهاية، فيمكن القول بأن المشورة التي نقدمها لكم ستستند إلى خبرة وتجربة الأشخاص المجتمعين في الغرفة لمناقشة هذا الأمر. وقد يرى البعض أن هناك قدرًا لا بأس به من التخمين في الأمر. ولن يكونوا مخطئين تمامًا في قول ذلك، ولكن عليكم أن تعلموا أن هناك معلومات نوعية واعتقادات قوية توجه توصياتنا.

وبعد مناقشات داخل مجموعة العمل التابعة للجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، توصلنا إلى بعض الاستنتاجات. لم يتم الانتهاء منها بعد، وبالتالي فهي قابلة للتغيير، ولكن أردنا مشاركتها معكم ونحن بصدد تطويرها. ولا تزال تضاربات الأسماء الأولى تشكل تهديدًا مستمرًا لأمن واستقرار نظام اسم النطاق. ليس لدينا شك في ذلك. ولكن، كما ذكرنا سابقًا، نعتقد أنه من أجل معالجة هذه المسألة بشكل أفضل، من الضروري جمع البيانات.كما أنه من الضروري أيضًا أن تحددوا أنتم، أي مجلس الإدارة، متى يتم جمع البيانات وفي أي مرحلة من عملية التقييم يتم جمعها

ففي عام 2012، وضع إطار عمل مؤسسة ICANN للتعامل مع تضارب الأسماء إجراءات التقييم وتخفيف المخاطر في نهاية العملية. إذ كان يتم منح الاسم لطالب التسجيل في هذه المرحلة، وعند حدوث تضارب في الاسم، يتم نقل المسؤوليات والمخاطر إلى سجلات نطاقات المستوى الأعلى في تلك المرحلة. لكن كما أشارت سوزان، منذ ذلك الحين وحتى الآن، طرأت العديد من التغييرات على كمية البيانات التي تصل إلى وحدات الحل في المنطقة الجذر والمحلل التكراري وحتى التوقف المحكوم الذي تم تنفيذه في عام 2012 لم يعد مناسب للغرض المطلوب حاليًا. ولن تعمل بالطريقة التي تم تنفيذها بها سابقًا لأن ما يقارب 40٪ من حركة مرور البيانات الآن تعتمد على بروتوكول الإنترنت- الإصدار السادس (IPv6).

ونتيجة لذلك، من المرجح أن توصي اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار بأن تجعلوا تضاربات الأسماء مرئية وواضحة. وينبغي عليكم جمع البيانات في البداية تمامًا وتقديمها إلى فريق المراجعة الفنية لمراجعتها. فالنقاط المثارة هي بالفعل نقاط مشروعة ويجب أخذها في الاعتبار، وتتعلق بما إذا كان ثمة معايير موضوعة مسبقًا كإطار عمل مُعمَّم بشأن التقييم، توضح ما إذا كان فريق المراجعة الفنية سيعمل على تطبيقها بصورة قياسية، أم سيتم ذلك بطريقة مُخصَّصة. فهذه تساؤلات سيتعين علينا الإجابة عليها مستقبلًا، ولكنها تساؤلات مشروعة. ولكننا نرى أن لديكم فرصة عظيمة لتجنب المخاطر التي قد تنشأ في أعقاب منح نطاق المستوى الأعلى إلى مقدم الطلب.

والشيء الآخر الذي نريد أن نشير إليه، هو أننا بالإضافة إلى إقرارنا أيضًا بوجود مخاطر تتعلق بالخصوصية، فثمة أيضًا آثار مترتبة على مسألة الخصوصية ترتبط بنموذجنا المقترح بشأن التوقف المرئي أو التوقف المرئي دون إخطار. وهنا نريد أن نلفت انتباهكم إلى أمرين. إذا كنتم قد آثرتم تنفيذ إجراءات التوقف المرئي أو حتى التوقف المحكوم في نهاية العملية، وتم في ذلك الوقت منح نطاق المستوى الأعلى، فإن عناوين بروتوكول الإنترنت تظهر حتى في التوقف المحكوم، حيث تُعد هذه العناوين معلومات محددة لهوية أصحابها في بعض الولايات القضائية. فلا يمكنكم إذن تجاهل الآثار المترتبة على الخصوصية، أو عدم التعرض لها. والرأي الذي نتبناه في هذا الصدد هو الوقوف على هذه المسألة مبكرًا والعمل على حلها مبكرًا.

وإذا آثرتم تطبيق إطار عمل التوقف في نهاية عملية التقييم، وإسناد مهمة التنفيذ إلى سجل نطاق المستوى الأعلى ليقوم بذلك العمل بفعالية، فأنتم بذلك تحيلون التكاليف والمخاطر إلى مقدم الطلب الذي نال القبول. وهذا قرار يمكنكم اتخاذه. فالشيء الذي يشغلنا لا يتعلق بهذا الأمر، وكذلك النقاشات التي أجريناها حتى هذه اللحظة. وإنما ما يشغلنا هو أنكم إذا آثرتم القيام بذلك، فأنتم بذلك تساهمون في خلق آلية تقييم متباينة. فبعض السجلات قد تكون مؤهلة بشكل أفضل من غيرها لإجراء هذه الاختبارات. حيث سينتهي بكم المطاف، بشكلٍ أو بآخر، بتضخيم الآثار المترتبة على الخصوصية؛ لأنكم تساهمون في نشرها ضمن مجموعة كبيرة من سجلات نطاق المستوى الأعلى، بدلًا من إدارتها مركزيًا في بداية العملية.

وفي ضوء وجود آثار مترتبة على الخصوصية ووجود مخاطر كذلك، فإن النتيجة التي خرجنا به بعد أخذ كافة عناصر الموضوع بعين الاعتبار، هو أن إجراء مؤسسة ICANN للتقييم قد ينطوي على مخاطر أقل، بحيث يمكننا على الأقل احتواء التأثير المترتب على مخاطر الخصوصية هذه أو على الأقل فهمها بطريقة أكثر مركزية، بدلًا من توزيعها على جميع مقدمي طلبات نطاق المستوى الأعلى. فهذا إذن المسار الذي نخطط السير فيه. فهذا هو على الأغلب محور تركيز التوصيات النهائية التي سنقدمها لكم.

فما نريد أن نقوله لكم بحق إذن هو أنه عندما تختارون طرق تخفيف التأثيرات وإرسال الإخطارات، فإننا نشدد في اقتراحنا لكم أن يظل تركيزكم الرئيسي متمحور حول ضمان أن تكون البنية التحتية لنظام اسم النطاق آمنة ومستقرة. وهذا بطبيعة الحال يتماشى مع المهمة المنوطة بكم، ولكن ما نريد أن نقوله أيضًا هو أنه باستثناء الحالات التي تنطوي على وجود مشاغل خصوصية مُلحَّة من المتعذر تخفيفها، فإن عليكم تحديد الأولويات الرامية لإيجاد حلول لمخاوف

الخصوصية، وعدم تقديم تنازلات بشأن ما نتعقد أنها جوانب حيوية تتعلق بالأمن والاستقرار وذات صلة بتضارب الأسماء.

وهذا هو على الأغلب ما ستعمل اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار على تسليط الضوء عليه. وكما ذكرتُ سابقًا، هذا لا يتوافق مع ما توصلت إليه مجموعة المناقشة، ولكننا في اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار نتحمل مسؤولية تزويدكم بتوصية شديدة الوضوح بشأن الأمن والاستقرار. ونعتقد أن الدور المنوط بكم في المستقبل كبير، ولكن علينا أن نُعلِمَكم أن النظر في الأمور من منظور الخصوصية وحده لن يكون كافي. ونحن نعرف بالفعل أنكم على علم بهذا الأمر، ولكن النصيحة التي نسديها لكم هي أنه إذا كان ثمة طرق لتخفيف الآثار المترتبة على الخصوصية، فعليكم المبادرة إلى تطبيقها، لا سيّما وأننا لا نرى فعليًا أية آلية يمكن من خلالها تجاهل الآثار المترتبة على الخصوصية.

الشريحة الأخيرة. لا زلنا نمضي قدمًا وفق الجدول الزمني. فقد سألتمونا أن نقدم لكم التقرير وتوصياتنا بحلول الأول (1) من شهر مايو/أيار. ونحن نمضي قدمًا كما هو مخطط في هذا الصدد، بافتراض عدم نشوء أي أمر من شأنه عرقلة مسار مجموعة العمل. ولكننا نمضي قدمًا وفق ما خطننا له، ونحن نترقب أن نقدم لكم توصية رسمية ونهائية في ذلك الوقت.

جيمس كالفن: حسنا. شكرًا يا رام. كتذكير للحاضرين في الغرفة، سنتلقى أسئلتكم، ولكن هذه الجلسة هي عبارة عن نقاش بين اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار ومجلس الإدارة. وأقول مجددًا، أي شخص من الحضور في اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار ومجلس الإدارة يود التحدث، فليتفضل بإعلامي وسأضيفه إلى القائمة. ويس، سنبدأ بك.

ويس هارديكر: شكرًا لكما جيم ورام. وشكرًا لكِ يا سوزان. في الواقع، السؤال الذي طرحته من قبل يتعلق بهذين النقاشين على حدٍ سواء. فكلاكما قد تحدث عن البيئة المتغيّرة وحقيقة أن الأمور تتغير، وكيف أن الحصول فعليًا على البيانات النوعية التي يمكن استخدامها بأي شكل من الأشكال بات أصعب. والحق إن البيئة تغيّرت منذ عام 2012، وأسئلتي في الواقع تتمحور حول حقيقة أنها ستتغير أيضًا بحلول 2036.

وقد ذكرتَ في مداخلتك يا رام أن عليكم جعل تضارب الأسماء ظاهرًا. ولكن الطبيعة المتغيّرة للبنية التحتية للإنترنت قد تجعل من هذا الأمر يتسم بمزيد من الصعوبة بمرور الوقت. إذ أن كمية البيانات التي يجري تبادلها بين الأجهزة يتزايد يومًا بعد يومًا. والعديد من الأنظمة تتوقف عن العمل فجأة ودون سابق إنذار، ولا يمكننا ملاحظة ذلك فعليًا. ولذا، أعتقد أنه في نهاية المطاف لا يوجد حل فني نهائي لأي من المشكلات التي أتيت على ذكرها للتو. والأمر الذي يثير تساؤلي هو ما يلي: هل أخذت الدراسة في اعتبارها حقيقة أنكم قد تطلبون من فريق المراجعة الفنية القيام بشيء ما في ظل التقدم المعلوماتي أو تأخرها بمرور الوقت؟ وهل أخذتم في اعتباركم كيف ستتعاملون مع هذا الأمر في ظل ما سيحدث من تغيّرات خلال العشرة أعوام القادمة أو ما شابه؟ حيث سيشهد التقدم المعلوماتي وكذلك البيئة تغيّرات كبيرة.

جيمس كالفن: وارن، هل تريد الإجابة عن هذا السؤال أو التعليق عليه؟ حسنًا، تفضل.

وارن كوماري: ما أريد أن أقوله هو أنه ثمة بالتأكيد حالة شد وجذب هنا بين الخصوصية والقدرة على جمع البيانات، وهذا أمر بديهي، أليس كذلك؟ فكما رأينا، لقد أصبح نظام اسم النطاق بمرور الوقت أكثر تمركزًا حول الخصوصية. وبالتالي، باتت الكثير من المعلومات ببساطة غير ظاهرة. وهذا يعني أن وجود طريقة لإخطار شخص ما بوضوح متى تم تفويض النظام أو الاسم، هو أمر يحظى بأهمية متزايدة بمرور الوقت. فنحن قد لا نتمكن من التنبؤ بحدوث تضارب في سلسلة محددة في المستقبل، ومن ثم سيتعين علينا محاولة وضع طريقة لتعريفهم بأن هذا التضارب يحدث، على سبيل المثال بواسطة الانقطاعات الظاهرة.

جيمس كالفن: حسنا. شكرًا لك. لدي قائمة انتظار هنا، وأريد أن أتحقق من الوقت مع الزملاء. لدي مارتن وجون. هل تريدين التعليق يا تريبتي؟ تفضلي رجاءً.

تريبتي سينها: نعم، كجواب جزئي لزميلي ويس على ما طرحه، لقد أخذنا بالفعل حقيقة أن التغيّرات ستستمر. إذ لم نكن في حالة جمود، وكذلك البيئة أو الظروف المحيطة بهذا المسائل. فعلى سبيل المثال، سؤلنا عن مدى إمكانية وضع قائمة بالعناصر المحظور استخدامها والآليات المحتملة لذلك. هل هذا ممكن عمليًا؟ هل هذا شيء يتعين علينا فعله؟ وكان جوابنا بالنفي؛ لأن ذلك عرضة للتغيير. فبيئة الإنترنت أكثر ديناميكية مما يظنه الناس، بل إن ديناميكيتها المتسارعة تجعل إدارتها من الصعوبة بمكان في ظل القيود الأخرى.

جيمس كالفن: شكرًا لك. مارتن؟ حسنًا، جون، تفضل رجاءً.

جون ليفين: نعم. أنا جون ليفين. أود أن أسلط الضوء على ما قاله زميلي رام من منظور مختلف قليلًا. في نهاية هذه العملية سنكون قد أنجزنا كافة الأعمال الفنية، ومن ثمَّ سيتولى مجلس الإدارة المسؤولية. حيث سيتعين عليه اتخاذ قرارات بشأن السياسات. وأرى أن هذه المسألة في جوهرها؛ أقصد في كل مرة تقومون فيها بتفويض نطاق المستوى الأعلى، تنطوي على خصخصة المنافع وإضفاء الصفة الاجتماعية على التكاليف، ويمكن أن تكون الخصخصة محدودة بنطاق ضيق جدًا. وقد وجدتُ بالإحصاء أن متوسط عدد الأسماء في نطاق المستوى الأعلى (TLD) يقل عن 400. وعندما تقومون بعملية التفويض، فأنتم في الغالب تفوضون مجموعة صغيرة جدًا من المستخدمين، وكما سمعنا للتو، فإن المتأثرين المحتملين من المستخدمين قد يكونون في أي مكان.

وهذا الأمر -بالنسبة لي- يتطلب إجراء تحليل للتكلفة والفائدة. وفي آخر اجتماع للجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، تحدثنا إلى الخبير الاقتصادي الذي عيناه مؤخرًا، والذي كان حصيفًا جدًا. وفي رأييّ أنه من أجل توجيه هذه العملية وإنارة الطريق أمام قراراتكم، فإن الأمر يستدعي حقًا إجراء تحليل للتكلفة والفائدة، وذلك من أجل فهم ما المنافع الإجمالية التي سيتلقاها المستخدمون؟ إذ ما هي التكاليف الإجمالية التي ستتحملها هذه المجموعة وكذلك جميع المستخدمين الآخرين، ومن ثمَّ الاستفادة من ذلك لاتخاذ قرار مستنير بشأن ما إذا كان هذه السياسات تخدم بالفعل

المصلحة الإجمالية للإنترنت، بحيث من المفترض على ICANN العمل من أجل تحقيقها؟ أم أن التكاليف غير متوافقة مع الخدمة المقدمة؟

جيمس كالفن: بالنيابة عن مجلس الإدارة، سأعتبر هذه المداخلة كتعليق ليضعها المجلس في اعتباره ويسلط مزيد من الضوء عليها فيما بعد بدلًا من الإجابة عنها الآن، وننتقل الآن إلى مارتن.

مارتن بوترمان: مارتن بوترمان للتدوين في السجل. لدي سؤال مختلف قليلًا. أنا أقدر حقًا العمل الذي تقوم به اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار والذي قامت به خلال الأعوام السابقة لمساعدتنا على الوصول إلى هذه المرحلة. فالجهود المبذولة في إطار مشروع تحليل تضارب الأسماء تحظى بأهمية في هذا الصدد. وكما تعلمون، نحن بصدد الشروع في الخطة الاستراتيجية التالية. وكان زميلي رام عضوًا في مجلس الإدارة عندما قمنا بتطوير الخطة الحالية. وسؤالي هو: في ضوء جميع التقنيات الناشئة الجديدة، هل تعتقدون أن عضوية اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار قادرة على التعامل مع هذا الأمر في الأعوام الخمس القادمة، أم هل لديكم رؤية أو تتبادلون فعليًا الأفكار والرؤى بشأن آليات التطور التي يجب أن تتبناه العضوية فيما يتعلق بذلك التشفير، والذكاء الصناعي وما إلى ذلك.

رام موهان: شكرًا لك، مارتن. سؤال رائع. وأود أن ألفت انتباهكم بأن اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار قد أصدرت تقرير في هذا الشأن مؤخرًا، وأقصد بذلك تطور فضاء نظام اسم النطاق، حيث تطرقنا فيه إلى هذه التقنيات الناشئة التي تطور يومًا بعد يوم. وكان باري هو من قاد مجموعة العمل هذه، فبادروا إلى التحدث معه بعد هذا الاجتماع. وفي نهاية المطاف، تتلخص التوصيات في تتبع الفضاء ومراقبته. والحق أننا لا نرى أن ثمة بالضرورة تهديد وجودي لنظام اسم النطاق تمثله أيًا من هذه الأمور. ففضاء الأسماء لا زال يتطور يومًا بعد يومًا، والابتكار هو شي جيد. وهذه هي النتيجة العامة لهذا الأمر.

جيمس كالفن: حسنًا، شكرًا جزيلًا. لدي تريبتي ومن ثمَّ بيكي، والغالب أنني سأضع حدًا للوقت المتاح لنا. ولكن تفضلي يا تريبتي، من فضلك.

تريبتي سينها: شكرًا لك يا جيم، وشكرًا للجنة الاستشارية للأمن والاستقرار على جميع الجهود التي تبذلها في هذا الصدد. إنه عمل جيد جدًا. أعتقد أن جيم ذكر في تعليقاته الافتتاحية شيء ما عن المشكلة الحتمية. هل أنت من ذكرت هذا أم سوزان؟ هل تتذكر يا مات؟ حسنا. لقد وصفت هذا الأمر بأنه قد يستدعي النظر في حل حتمي. والذي استنتجته من هذا الطرح هو أن النطاق الصغير للدراسة استند على البيانات المستمدة من (أ) و(ي)، وهذا النطاق لا معنى له إذا نظرت إلى الأمر من المنظور العالمي. ولذا، سيظل تحليل التكلفة والفائدة أداة مستخدمة في هذا الصدد، وهو تحليل يتم في الغالب في سياق غير حتمي. أليس كذلك؟ حسنًا. ومن ثمَّ، يتسم تحليل المخاطر الذي نجريه بالتعقيد. حسنًا. شكرًا لك.

جيمس كالفن: حسنا. شكرًا لك. نعم يا بيكي، من فضلك.

بيكي بور: لقد جرت العادة ألا أقول أي شيء في هذه الاجتماعات؛ لأنني غالبًا ليس لدي أي شيء مفيد أقوله، ولكن عندي علم بشأن مسائل الخصوصية، وهي مسائل في صلب موضوعنا. ومن أجل أن نحدد ما يجب فعله، فثمة حاجة بأن نجري تقييم لتأثير حماية البيانات. وأنا أوافقكم الرأي تمامًا فيما ذهبتم إليه بأن النموذج المركزي ذي تصميم أكثر مراعاة لاعتبارات الخصوصية من النموذج الموزع؛ لأنه باستطاعتك التحكم بأي طرق تخفيف تكون مطلوبة.

ومن هذا المنطلق، فإن الأمر الحيوي في تقييم التأثير هو ما إذا كنتم بحاجة فعليًا لجميع عناصر البيانات. وقد يتعين عليكم جمع هذه العناصر في سلسلة، ولكن إذا كان باستطاعتكم التفكير في العناصر التي من المحتمل أن تستخرجوها من السلسة، ما الذي تريدونه من هذه العناصر، وما الذي يمكنكم الاستغناء عنه، وما مدى سرعة استغنائكم عنه؛ فهذه هي الأمور التي تدخل في إطار إجراءات التخفيف المطلوبة. وجميع الملتفين حول الطاولة يعلمون أن ثمة العديد من

الطرق لتحليل مجموعة البيانات والأعداد المكونة من تسعة أرقام المعاد كتابتها، والسلاسل التي قد تتضمن أرقام الضمان الاجتماعي، وغيرها من الأمور المشابهة. فأي شي نقوم به إذن يجب أن يكون مجهود تعاوني وجماعي؛ لأننا سننتظر منكم توضيح بشأن عناصر البيانات الواجب حقًا أخذها بالاعتبار والاحتفاظ بها وصيانتها.

رام موهان: شكرًا لكِ، بيكي. يمكنكم الاعتماد علينا لنكون شركائكم في دراسة هذا الأمر. ومع أننا لا نعلم الإجابات، ولكننا نعلم أننا سنتوصل من خلال التجربة والخطأ إلى حل آمن.

جيمس كالفن: وأعتقد أن هذا خير مكان لتوجيه الشكر للجميع على مشاركتهم. ولكن لسوء الحظ، نحن الآن على رأس الساعة. لقد تجاوزنا الوقت المحدد بدقيقة، وعلينا إنهاء الجلسة. ولذا، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر للجميع على أسئلتهم وتعليقاتهم. جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار حاضرين هنا الآن. تفضلوا بأخذ فترة استراحة لشرب القهوة معهم ومتابعة النقاش. شكرًا جزيلًا لكم. لقد انتهت الجلسة.

[انتهى التدوين النصي]